المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة النقل واللوجيستيك

مشروع قانون
المالية
2023

PDP visé électroniquement par :

Département ministériel	Direction du Budget
Le 28/10/2022 12:03	Le 28/10/2022 12:06

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة 4
1. تقديم موجز للاستراتيجية 5
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 10
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 حسب البرامج 13
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 16
5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 21
6. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية 28
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية 29
الجزء الثاني : تقديم البرامج 31
برنامج 441 : الملاحة التجارية 32
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 32
2. مسؤول البرنامج 33
3. المتدخلين في القيادة 33
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 34
برنامج 411 : النقل البري واللوجيستيك 41
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 41
2. مسؤول البرنامج 42
3. المتدخلين في القيادة 42
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 43
برنامج 490 : القيادة والتوجيه 50
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 50

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

2. مسؤول البرنامج 51
3. المتدخلين في القيادة 51
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 52
برنامج 405 : الطيران المدني 57
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 57
2. مسؤول البرنامج 59
3. المتدخلين في القيادة 59
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 59
الجزء الثالث : محددات النفقات 64
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان 65
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية 65
ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع 67
ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان 68
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية 69

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية
الميزانية
DB

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

1. تقديم موجز للاستراتيجية

تقوم وزارة النقل واللوجيستيك بالإشراف على قطاع حيوي يلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، باعتباره المحرك الرئيسي في تنقلات الأشخاص ورواج البضائع على المستويين الداخلي والخارجي، وأحد العوامل المؤثرة بطريقة مباشرة في إعداد التراب الوطني والرفع من تنافسية النسيج الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، فإن وزارة النقل واللوجستيك، وبشراكة مع كافة المتدخلين، عازمة على رفع التحديات والرهانات الاجتماعية والاقتصادية الحالية والمستقبلية، ووضع خطة عمل بناءة وهادفة لتسريع وإنجاح التحول المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي لهذا القطاع من أجل الرفع من جودته وتحسين تنافسيته والتجاوب مع انتظارات المواطنين والمهنيين.

وتجدر الإشارة أن قطاع النقل واللوجيستيك قد حظي منذ سنوات عديدة باهتمام كبير من لدن السلطات الحكومية، وذلك بالنظر إلى الدور الهام الذي يلعبه في الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني وضمان تزويد وتموين كافة مناطق المملكة بالسلع والبضائع وكذا تنقل ساكنتها ولاسيما فك العزلة عن المناطق القروية والجبلية.

فبالإضافة إلى المشاريع الكبرى التي أنجزتها بلادنا، خلال العقدين الأخيرين، في مجال البنيات التحتية للنقل، من طرق وطرق سيارة وسريعة وسكك حديدية وموانئ ومطارات، تمت أيضا مباشرة مشاريع مهمة من أجل إصلاح قطاع النقل والنهوض بقطاع اللوجيستيك، نذكر منها أساسا تحرير أنشطة النقل الطرقي للبضائع، وتنزيل مدونة متطورة للسير على الطرق، والتي واكبتها عدة مخططات للسلامة الطرقية للحد من حوادث السير ببلادنا. كما تم أيضا تحرير كل من النقل البحري، والنقل الجوي مع اعتماد مدونة حديثة للطيران المدني.

وهكذا، فإن قطاع النقل الطرقي للبضائع قد تم تحريره كليا، وتم بذلك فتح المجال أمام الفعاليات الوطنية والأجنبية من أجل المزيد من الاستثمار في هذا الميدان، ولاسيما بعد أن تم تبسيط مسطرة ولوج مهنة الناقل الطرقي للبضائع وإرسائها على أسس موضوعية ومهنية تمكن مؤسسات النقل الوطنية من إنجاز عمليات النقل داخل التراب الوطني وخارجه بدون تمييز بين النقل الدولي والنقل الطرقي الداخلي.

وبالنسبة للنقل الطرقي للمسافرين، ورغم الارتفاع في نسب استعمال السيارة الخاصة، مازال هذا القطاع يؤمن نسبة مهمة من تنقلات المغاربة بين المدن والتي تمثل حوالي 35,4% من هذه التنقلات مقابل 44% للمركبات الخاصة و15,1% لسيارات الأجرة من الدرجة الأولى.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

وبخصوص النقل السككي، فقد عرف قفزة نوعية مكنت بلادنا من تبوء مكانة متقدمة على الصعيد القاري والدولي من حيث جودة الشبكة والخدمات وذلك بفضل المشاريع التي تم إنجازها والمرتبطة بالخط الفائق السرعة الرابط بين الدار البيضاء وطنجة وتوسيع الشبكة السككية وكذا تجديد محطات القطار والرفع من قدرة الخطوط السككية فضلا عن تعزيز حظيرة العربات ومكونات العرض السككي، مما كان له وقع إيجابي على نشاط نقل المسافرين والبضائع، الأمر الذي تؤكده مختلف المؤشرات التقنية للمكتب الوطني للسكك الحديدية، حيث تجاوز عدد المسافرين خلال سنة مليون طن سنة 2003. 5 مقابل 2019 كما تم نقل 27 مليون طن من البضائع سنة 2003مسافر سنة 201914 أزيد من 38 مليون مسافر، مقابل

أما النقل البحري فهو يؤمن 97% من مبادلاتنا الخارجية، والجزء الأوفر من صادراتنا في اتجاه الدول التي تربطنا وإياها علاقات تجارية وثيقة، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي، وقد انخرطت بلادنا خلال العقد الأخير في سياسة جديدة تروم إلى تحرير القطاع بغية مواكبة التحولات التي تفرضها المتغيرات الدولية من عولمة وتحرير للخدمات وغيرها.

وفي هذا الإطار، تسعى الوزارة إلى تقوية ودعم الأسطول البحري الوطني بهدف تمكين المغرب من دعم موقعه داخل السوق النقلية خاصة على الخطوط البحرية المنتظمة بين المغرب وأوروبا.

ونظرا لأهمية النقل الجوي ودوره في التنمية الاقتصادية والتقدم الحضاري للدول وتأثيره الفاعل في النمو الاقتصادي، قد بادرت الوزارة إلى اتخاذ قرارات وتدابير تهدف إلى توسيع دائرة الخدمات المقدمة في هذا المجال، وتطوير جودتها وجعلها في متناول الفئات الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال تشجيع حركة النقل الجوي الدولي عبر عقد اتفاقيات أكثر تحررا بين المغرب والدول الأجنبية، أهمها اتفاقية السماء المفتوحة الموقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

وفي إطار تعزيز الاندماج في السلاسل الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية من خلال خفض التكاليف اللوجيستيكية، حددت الدولة بشراكة مع القطاع الخاص استراتيجية لتطوير التنافسية اللوجستيكية بالمغرب شكلت موضوع عقد برنامج للفترة 2010-2015 موقع بين الدولة والقطاع الخاص يوم 20 أبريل 2010 تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ويضع هذا العقد البرنامج الإطار المرجعي لتطوير قطاع اللوجيستيك في المغرب ويسطر الخطوط الرئيسية والأهداف المتوخاة من هذه الاستراتيجية الجديدة المتكاملة لتنمية التنافسية اللوجستيكية، كما يحدد العقد الالتزامات المشتركة للدولة والقطاع الخاص.

وفي هذا الإطار، فإن وزارة النقل واللوجيستيك عازمة على مواصلة إصلاح وتطوير القطاع، وفق رؤية جديدة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الجديدة والتطورات السريعة التي أصبح يعرفها، وذلك بشراكة مع كافة المتدخلين ومنهم الجهات، التي أصبحت مطالبة بلعب دور مهم في تخطيط وتنظيم النقل على المستوى الترابي في إطار تنزيل الجهوية المتقدمة.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

حيث وضعت الوزارة استراتيجية جديدة للفترة 2021-2026 والتي تطمح من خلالها إلى تطوير نقل شمولي ومستدام، ولوجيستيك تنافسي، يدعم النمو الاقتصادي لبلادنا ويساهم في تحسين ظروف عيش المواطنين.

ولتنزيل هذه الرؤية، ترتكز استراتيجية الوزارة حول المحاور التالية:

- **المحور الأول** متعلق بحركية الأشخاص، تهدف الوزارة من خلاله إلى توفير خدمات للنقل شاملة ومستدامة، تستجيب لحاجيات المواطنين بشكل آمن وذو جودة مناسبة؛
- **المحور الثاني** متعلق بنقل البضائع، تهدف الوزارة من خلاله إلى تطوير تنافسية قطاع نقل البضائع ليساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا؛
- **المحور الثالث** متعلق باللوجيستيك، تهدف الوزارة من خلاله إلى الرفع من وتيرة إنجاز المحطات اللوجستيكية؛
- **المحور الرابع** متعلق بوضع خطة للتحول الرقمي في القطاع وتجويد حكامته.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة**

عرف السياق الدولي حملة واسعة للنهوض بوضعية المرأة، وشجعت الإرادة الملكية والسياسات الحكومية على نهج إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية تخول المرأة المغربية ولوج ميادين متنوعة كانت إلى حين حكرا على الرجل.

سجل المغرب تقدما مهما في مجال حقوق الانسان عامة وفي مجال حقوق المرأة على الخصوص وذلك من خلال إدراج المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في الفصل 19 من دستور المملكة لسنة 2011، وكذا من خلال تعديل سياساته القطاعية إيجابيا طبقا للاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب كاتفاقية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو".

ووعيا منه بالدور الفعال للمرأة في التنمية المستدامة، يعمل المغرب من خلال برامج وسياسات القطاعات الحكومية والمجتمع المدني على النهوض بجميع المجالات ذات الصلة. وفي هذا الإطار، تم تفعيل تدابير الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 1" للفترة الممتدة ما بين 2012 و2016 والخطة "إكرام 2" الممتدة ما بين 2017 و2021 لترجمة الالتزامات المعبر عنها في البرامج الحكومية.

ويسعى المغرب إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مخططات السياسات العمومية، ضمانا للمساواة بين الجنسين، وتكريسا لمأسسة هذه المقاربة وجعلها رافدا في إقرار وضعية عادلة ومنصفة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

وفي نفس السياق، تنخرط وزارة النقل واللوجستيك بقوة في هذا المسار التنموي، حيث تعمل على تثمين الجهود في هذا المجال. كما تولي هذه الوزارة أهمية كبرى لمقاربة النوع الاجتماعي وتضمن تهيئة الظروف المواتية لتحقيق التكافؤ. وهكذا، تعمل الوزارة على إطلاق عدة مشاريع في إطار مجالات اختصاصها تروم إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي ببرامجها تهم بالخصوص:

قطاع النقل الطرقي والسلامة الطرقية:

- العمل **على ملاءمة منظومة النقل الطرقي لاحتياجات النساء** من خلال تحديد مسارات، وممرات امنة، تحديد ساعات عمل ملائمة، العمل على الرفع من السلامة الطرقية للفئات العديمة الحماية؛
- **تحسين وتشجيع ولوج المرأة الى وسائل النقل خاصة في المجال القروي؛**
- الرفع من الامن والسلامة لتحسين ظروف تنقل المرأة خصوصا في العالم القروي؛
- تشجيع عمل المرأة كنقالة او سائقة او مسيرة لمقاولة في مجال خدمات النقل عن طريق سن إجراءات قانونية وعقد اتفاقيات بهذا الخصوص؛
- ادماج مقاربة النوع في المشاريع المستقبلية للنقل؛
- إعداد مخطط العمل الخاص ب الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية للفترة الخماسية 2022-2026 يأخذ بعين الاعتبار حماية تنقل النساء.

قطاع النقل الجوي:

يواصل قطاع النقل الجوي مجهوداته في إطار اعتماده لبعد النوع الاجتماعي من خلال

- تعزيز التنسيق مع مختلف الفاعلين في القطاع لضمان رحلات جوية امنة مع تعزيز آليات اليقظة والرصد؛
- تنزيل مجموعة من التدابير والإجراءات الاحترازية والوقائية بالمطارات لضمان السلامة الصحية للمسافرين خاصة النساء؛
- تعزيز النقل الجوي الداخلي وتطوير إمكانيات الربط مع أزيد من 80 وجهة دولية ستسمح للعديد من النساء من تسهيل عملية التنقل وكذا الولوج لمنصات اقتصادية وتجارية متعددة.

قطاع النقل البحري:

- التأمين الدائم لعملية مرحبا وتجهيز سفن بأطقم طبية وتقديم المواكبة اللازمة للجالية المغربية بالخارج خاصة النساء والأطفال.

قطاع النقل السككي:

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- إطلاق خدمة القرب لسفر "قطار+سيارة" أكثر راحة وأمان، خدمة للنقل المتعدد الوسائط المكمل للقطار، بهدف تمكين الزبناء خاصة النساء، من التنقل بين المحطات ومختلف نقاط المدينة؛
- مواصلة أشغال تأمين عبور السكة والممرات المستوية وحماية المواطنين خاصة النساء.

كما تعمل الوزارة على اعتماد مبدا تكافؤ الفرص بين الجنسين في عملية التوظيف والتعيين في مناصب المسؤولية بمصالحها المركزية والترابية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2022)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2023)	% مشروع قانون المالية لسنة 2023/ قانون المالية للسنة 2022
الموظفون	180 797 000	184 064 000	1,81
المعدات والنفقات المختلفة	79 570 000	102 770 000	29,16
الاستثمار	1 246 621 000	1 831 620 000	46,93
المجموع	1 506 988 000	2 118 454 000	40,58

■ **تعليق**

بلغ مجموع اعتمادات الميزانية العامةالمتوقعة لوزارة النقل واللوجيستيك برسم سنة 2023، 2.118.454.000 **درهم**، 86% منها خصصت لنفقات الاستثمار.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2023
	مشروع قانون المالية للسنة 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	184 064 000					
المعدات والنفقات المختلفة	102 770 000	18 500 000	4 500 000			
الاستثمار	1 831 620 000	49 500 000	10 000 000			
المجموع	2 118 454 000	68 000 000	14 500 000	-	-	2 171 954 000

تعليق

بلغ مجموع اعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لوزارة النقل واللوجيستيك برسم سنة 2023، **68 مليون درهم**. ويرتقب أن تمول وزارة النقل واللوجيستيك عن طريق دفوعات أوتحويلات من الميزانية العامة لفائدة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لمبلغ إجمالي يقدرب **14.5 مليون درهم**.

إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

- **مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :**

- المديرية العامة للطيران المدني

- المعهد العالي للدراسات البحرية

- مديرية الملاحة التجارية

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

• الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :

- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2022)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2023)			% مشروع قانون المالية للسنة 2023 / قانون المالية للسنة 2022
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
الملاحة التجارية	19 205 000	-	6 924 000	14 050 000	9,21
النقل البري واللوجيستيك	1 262 534 000	-	50 887 000	1 667 570 000	36,11
القيادة والتوجيه	224 279 000	184 064 000	43 989 000	68 000 000	32
الطيران المدني	970 000	-	970 000	82 000 000	8453,61
المجموع	1 506 988 000	184 064 000	102 770 000	1 831 620 000	40,58

■ تعليق

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

عرفت اعتمادات الميزانية العامة لوزارة النقل واللوجستيك المتوقعة برسم سنة 2023 ارتفاعا يقدر ب 41 بالمئة مقارنة مع سنة 2022.

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
الملاحة التجارية	-
النقل البري واللوجيستيك	-
القيادة والتوجيه	184 064 000
الطيران المدني	-

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2023
	مشروع قانون المالية للسنة 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	
الملاحة التجارية	20 974 000	23 000 000	14 500 000	-	-	29 474 000
النقل البري واللوجيستيك	1 718 457 000	-	-	-	-	1 718 457 000
القيادة والتوجيه	296 053 000	-	-	-	-	296 053 000
الطيران المدني	82 970 000	45 000 000	-	-	-	127 970 000
المجموع	2 118 454 000	68 000 000	14 500 000	-	-	2 171 954 000

■ **تعليق**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

تجدر الاشارة أن الميزانية العامة لوزارة النقل واللوجستيك برسم سنة 2023 يرتقب أن تمول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة عن طريق دفوعات أوتحويلات لمبلغ إجمالي يقدرب **14.5 مليون درهم**.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 441 : الملاحة التجارية

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
مراقبة وسلامة الملاحة البحرية	2 424 000	2 950 000	5 374 000
إعانة في إطار التكوين البحري	4 500 000	10 000 000	14 500 000
مشاريع و عمليات أخرى	-	1 100 000	1 100 000

■ **تعليق**

بلغ مجموع الاعتمادات المتوقعة لأهم مشاريع وعمليات برنامج الملاحة التجارية برسم سنة 2023 ما مجموعه 21 مليون درهم ، **67 % منها خاصة بفصل الاستثمار**.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 411 : النقل البري واللوجيستيك

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المساهمة في نفقات التسيير لفائدة الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية	31 000 000	-	31 000 000
دفع في إطار العقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية	-	301 000 000	301 000 000
دعم المهام	19 887 000	4 000 000	23 887 000
المنطقة اللوجيستيكية بالقنيطرة	-	30 000 000	30 000 000
الاستراتيجية الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية	-	130 000 000	130 000 000
المراقبة الطرقية والسلامة الطرقية	-	402 570 000	402 570 000
دعم المكتب الوطني للسكك الحديدية في اطار البروتوكول الاتفاق الموقع بين الدولة و المكتب الوطني للسكك الحديدية	-	800 000 000	800 000 000

■ **تعليق**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

بلغ مجموع الاعتمادات المتوقعة لأهم مشاريع وعمليات برنامج النقل البري واللوجيستيك برسم سنة 2023 ما مجموعه 1.718 مليون درهم ، **97 % منها خاصة بفصل الاستثمار**.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 490 : القيادة والتوجيه

- جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تكوين	2 000 000	-	2 000 000
إعانات	200 000	-	200 000
أنظمة المعلومات	4 990 000	9 500 000	14 490 000
بنايات إدارية	4 739 000	23 000 000	27 739 000
دراسات وأبحاث	10 000 000	-	10 000 000
دراسات	-	10 000 000	10 000 000
دعم المهام	22 060 000	25 500 000	47 560 000

■ تعليق

بلغ مجموع الاعتمادات المتوقعة لأهم مشاريع وعمليات برنامج االقيادة والتوجيه برسم سنة 2023 ما مجموعه 112 مليون درهم ، **61 % منها خاصة بفصل الاستثمار**.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 405 : الطيران المدني

- جدول 8 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	970 000	-	970 000
توسعة مطار الحسيمة	-	82 000 000	82 000 000

■ تعليق

بلغ مجموع الاعتمادات المتوقعة لأهم مشاريع وعمليات برنامج الطيران المدني برسم سنة 2023 ما مجموعه 83 مليون درهم ، **99 % منها خاصة بفصل الاستثمار**.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 9: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024, 2023) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
نفقات الموظفين	180 797 000	180 900 000	184 064 000	188 694 000	188 694 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	79 570 000	82 520 000	102 770 000	86 246 000	86 246 000
نفقات الاستثمار	1 246 621 000	472 700 000	1 831 620 000	1 672 020 000	1 386 020 000
المجموع	1 506 988 000	736 120 000	2 118 454 000	1 946 960 000	1 660 960 000

■ تعليق

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

تجدر الإشارة إلى أن برمجة إعتمادات الإستثمار والتسيير للميزانية العامة لثلاث سنوات (2023، 2025,2024) تم وضعها على أساس الفرضيات المتعلقة بتطور حاجيات الإقتصاد الوطني خلال هذه الفترة، وكذا الإلتزامات المتضمنة في إتفافيات الشراكة الموقعة بين وزارة النقل واللوجستيك وباقي الشركاء، وسيتم تحيينها كل سنة على ضوء المعطيات المتعلقة بإنجاز المشاريع المبرمجة.

- جدول 10 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024,2023) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	68 000 000	68 000 000	68 000 000	68 000 000	68 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-

■ تعليق

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

تبلغ توقعات نفقات المصالح المسيرة بصفة مستقلة للفترة 2023-2025 ما مجموعه 68 مليون درهم سنويا.

- جدول 11 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024,2023) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
الطيران المدني					
الميزانية العامة	970 000	970 000	82 970 000	970 000	970 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	45 000 000	45 000 000	45 000 000	45 000 000	45 000 000
النقل البري واللوجيستيك					
الميزانية العامة	1 262 534 000	500 400 000	1 718 457 000	1 674 300 000	1 392 300 000
الملاحة التجارية					
الميزانية العامة	19 205 000	10 050 000	20 974 000	21 725 000	21 725 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	23 000 000	23 000 000	23 000 000	23 000 000	23 000 000
القيادة والتوجيه					
الميزانية العامة	224 279 000	224 700 000	296 053 000	249 965 000	245 965 000

■ تعليق

بفضل هذه الموارد المالية، ستعمل الوزارة على مواصلة البرامج والمخططات التي توجد في طور التنفيذ، ويتعلق الأمر ب:

برنامج الملاحة التجارية

- تطوير النقل البحري للمسافرين
- تجويد عملية مرحبا
- تطوير النقل البحري للبضائع

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- تقنين نشاط الملاحة الترفيهية
- تجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين
- دعم التجهيز البيداغوجي للمعهد العالي للدراسات البحرية.

برنامج الطيران المدني:

- تسديد مصاريف نزع الملكية الخاصة بتوسعة مطار الشريف الإدريسي بالحسيمة؛
- إنجاز دراسة لوضع استراتيجية متجددة لتنمية النقل الجوي؛
- مواصلة إنعاش النقل الجوي الداخلي بالمغرب؛
- تفعيل مرصد النقل الجوي والجودة، بما في ذلك قاعدة المعطيات المتعلقة بالنقل الجوي والمساعدة من أجل اليقظة الاستراتيجية؛
- تنظيم يوم وطني للنقل الجوي (حدث سنوي)
- مواصلة رقمنة مساطر تسليم الرخص المتعلقة بحقوق الحركة الجوية؛
- المساعدة التقنية في ميدان الإشراف على سلامة الطيران المدني؛
- اقتناء برنامج معلوماتي لتدبير المراقبة على سلامة الطيران المدني؛
- وضع نظام معلومياتي لتدبير صلاحية الطيران للطائرات المسجلة بالسجل الوطني؛
- رقمنة مساطر إحداث ارتفاقات الملاحة الجوية الخاصة بإبعاد وتدبير الموانع المحيطة بالمطارات؛
- بناء مقر المنظمة العربية للطيران المدني؛
- مواصلة تسديد المساهمات المقدمة إلى المنظمة الدولية للطيران المدني والمنظمة العربية للطيران المدني؛
- مواصلة عملية تنظيم أرشيف المديرية العامة للطيران المدني؛
- مواصلة تطوير وتدعيم الوسائل المعلوماتية.

برنامج النقل البري واللوجيستيك

- الرفع من جودة خدمات النقل الطرقي
- تطوير ومواكبة هيئة المراقبة الطرقية
- المساهمة في تحسين السلامة الطرقية
- تطوير المناطق والتجهيزات اللوجيستيكية
- تطوير وبروز فاعلين لوجيستيكيين مندمجين
- تنمية الكفاءات في مهن اللوجيستيك
- تحسين السلاسل اللوجيستيكية لأهم الأروجة

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- مواصلة برنامج تأمين خطوط السكة الحديدية ومواصلة إنجاز الدراسات المتعلقة بمشاريع تمديد شبكة الخط الفائق السرعة
- تنفيذ التزمات الدولة المتعلقة بخدمات ديون المكتب الوطني للسكك الحديدية المتعاقد عليها في إطار مشروع الخط الفائق السرعة LGV والربط السككي لميناء طنجة المتوسط.

برنامج القيادة والتوجيه

- إنجاز عمليات التكوين المستمر لفائدة الموظفين العاملين بمختلف المصالح في المجالات التقنية والتدبيرية والإدارية والقانونية و كذا تنظيم البرامج التكوينية السنوية لإدماج الأطر الحديثة التوظيف مع القيام بدعم المصالح التابعة للوزارة بالمعدات والتجهيزات الضرورية لتحسين ظروف العمل
- البحث عن شراكات من اجل الاستفادة من الدورات التكونية وبرامج التدريب في الخارج في إطار التعاون العلمي والتقني المندرجة في إطار التعاون الدولي
- تطوير أنظمة المعلومات
- صيانة المرافق الإدارية

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

- جدول 12 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024,2023) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
الطيران المدني					
دعم المهام	970 000	970 000	970 000	970 000	970 000
توسعة مطار الحسيمة	-	-	82 000 000	-	-
النقل البري واللوجيستيك					
المساهمة في نفقات التسيير لفائدة الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية	31 000 000	34 000 000	31 000 000	31 000 000	31 000 000
دفع في إطار العقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية	814 000 000	-	301 000 000	254 000 000	37 000 000
دعم المهام	22 534 000	23 400 000	23 887 000	26 800 000	26 800 000
المنطقة اللوجيستيكية بالقنيطرة	50 000 000	100 000 000	30 000 000	30 000 000	30 000 000
الاستراتيجية الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية	134 000 000	143 000 000	130 000 000	130 000 000	87 000 000
المراقبة الطرقية والسلامة الطرقية	106 000 000	120 000 000	402 570 000	103 000 000	103 000 000
دعم المكتب الوطني للسكك الحديدية في اطار البروتوكول الاتفاق الموقع بين الدولة و المكتب الوطني للسكك الحديدية	-	-	800 000 000	1 250 000 000	1 175 000 000

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الملاحة التجارية					
مراقبة وسلامة الملاحة البحرية	4 705 000	5 250 000	5 374 000	8 500 000	8 500 000
إعانة في إطار التكوين البحري	14 500 000	14 500 000	14 500 000	14 500 000	14 500 000
دعم المهام	-	300 000	1 100 000	-	-
القيادة والتوجيه					
تكوين	100 000	300 000	2 000 000	2 000 000	2 000 000
خدمات اجتماعية	-	-	-	-	-
إعانات	-	-	200 000	8 200 000	4 200 000
أنظمة المعلومات	5 001 000	4 300 000	14 490 000	14 000 000	14 000 000
بنايات إدارية	5 360 000	6 200 000	27 739 000	15 000 000	15 000 000
دراسات وأبحاث	1 000 000	8 000 000	10 000 000	8 000 000	8 000 000
دراسات	1 000 000	1 200 000	10 000 000	5 000 000	4 000 000
دعم المهام	211 818 000	204 400 000	231 624 000	237 494 000	237 494 000

■ تعليق

يبين الجدول أعلاه أهم المشاريع أو العمليات المزمع إنجازها في إطار الميزانية العامة خلال الفترة 2023-2025.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

6. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

- جدول 13 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024,2023) للمؤسسات العمومية

	قانون المالية لسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية					
المداخيل الإجمالية	411 687 856	366 000 000	412 000 000	412 000 000	412 000 000
نفقات التسيير أو الاستغلال					
● نفقات الموظفين	23 164 230	23 000 000	23 500 000	23 500 000	23 500 000
● نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	14 812 190	13 000 000	15 000 000	15 000 000	15 000 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	373 711 436	330 000 000	374 000 000	374 000 000	374 000 000

■ **تعليق**

يبين الجدول أعلاه البرمجة التوقعية للوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية للفترة 2023-2025.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
411 : **النقل البري واللوجيستيك** مسؤول البرنامج : مدير النقل الطرقي.	هدف 1.411 : تجويد الخدمات للمزاولين في القطاع	مؤشر 1.1.411 : الآجال المتوسطة لمعالجة ملفات البطاقة الرمادية	
		مؤشر 2.1.411 : الآجال المتوسطة لمعالجة ملفات رخص السياقة	
	هدف 2.411 : تحسين السلامة الطرقية	مؤشر 1.2.411 : نسبة تقليص عدد القتلى والمصابين بجروح خطيرة	
		مؤشر 2.2.411 : نسبة تنزيل الإجراءات المسطرة في برنامج العمل السنوي الخاص بالسلامة الطرقية	
		مؤشر 3.2.411 : عدد عمليات المراقبة الطرقية المنجزة من طرف فرق المراقبة الطرقية التابعة لمديرية النقل البري واللوجيستيك	
	هدف 3.411 : تجويد التكوين في السياقة المهنية	مؤشر 1.3.411 : نسبة مراكز التكوين في السياقة المهنية الخاضعة لعمليات الافتحاص من طرف مديرية النقل عبر الطرق واللوجستيك	
490 : **القيادة والتوجيه** مسؤول البرنامج : • مدير الإستراتيجية والقيادة و التنسيق بين	هدف 1.490 : التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	مؤشر 1.1.490 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس	مؤشر 1.1.1.490 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر- ذكور
			مؤشر 2.1.1.490 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر- إناث
		مؤشر 2.1.490 : إطار يوم تكويني حسب الجنس	مؤشر 1.2.1.490 : إطار يوم تكوين -رجال
			مؤشر 2.2.1.490 : إطار يوم تكوين - نساء

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

أنواع النقل.	هدف 2.490 : التدبير الأمثل للمصالح وتجويد الخدمات	مؤشر 1.2.490 : معدل توفر النظم المعلوماتية	
441 : **الملاحة التجارية** مسؤول البرنامج : مدير الملاحة التجارية.	هدف 1.441 : ضمان مراقبة وتتبع السفن التجارية	مؤشر 1.1.441 : نسبة السفن التجارية الأجنبية المفتشة	
		مؤشر 2.1.441 : نسبة تطور عدد السفن التجارية الوطنية المفتش	
	هدف 2.441 : تحسين الخدمات المقدمة للمرتفقين	مؤشر 1.2.441 : الآجال المتوسطة لمعالجة الملفات	
	هدف 3.441 : تطوير قطاع النقل البحري الوطني	مؤشر 1.3.441 : نسبة تطور عدد السفن المستأجرة و المستغلة من طرف المجهزين المغاربة	
	هدف 4.441 : تطوير الملاحة الترفيهية في إطار الإقتصاد الأزرق	مؤشر 1.4.441 : نسبة تكوين تكوين ممتهني نقل الركاب على متن القوارب التقليدية	
		مؤشر 2.4.441 : نسبة تجديد وعصرنة القوارب التقليدية المخصصة لنقل الركاب	
405 : **الطيران المدني** مسؤول البرنامج : المدير العام للطيران المدني.	هدف 1.405 : تطور النقل الجوي للمسافرين	مؤشر 1.1.405 : حجم الشحن الجوي	
		مؤشر 2.1.405 : حجم النقل الجوي للمسافرين	
		مؤشر 3.1.405 : (ICAO) معدل فعالة تنفيذ المعايير والممارسات الموصى بها من قبل المنظمة العالمية للطيران المدني	

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية
الميزانية
DB

الجزء الثاني

تقديم البرامج

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 441 : الملاحة التجارية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يحتل المغرب موقعا جغرافيا متميزا بمفترق أهم وأكثف المحاور البحرية بالعالم، ويطل على واجهتين بحريتين يبلغ طولهما3.500 كلم، الشيء الذي يبرز المكانة الخاصة التي يحتلها النقل البحري بالمغرب، حيث ان أكثر من 95% من مبادلاته التجارية تمر عبر البحر. ولهذا، يعتبر هذا القطاع من أهم الدعامات الأساسية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

وحتى يتسنى لها الاستفادة الفعلية من اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة مع العديد من الشركاء الاقتصاديين، نخص بالذكر: الاتحاد الأوروبي والدول العربية والولايات المتحدة وتركيا، تسعى بلادنا إلى أن تصبح ملتقى للمبادلات التجارية العالمية وتعزيز موقعها كقاعدة إقليمية في المجالات الصناعية والتجارية واللوجستيكية.

هذا، ويعتبر قطاع النقل البحري عنصرا أساسيا في تدعيم وبلورة هذا التوجه على صعيد السوق الدولية من حيث إمكانيات الربط مع باقي الأسواق وكذا جودة الخدمات الممنوحة بالموانئ الوطنية.

وفي إطار الالتزامات الدولية لبلادنا في ميدان سلامة النقل البحري، يمكن مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة السلطات المغربية من ضمان متابعة الملاحة التجارية على مستوى مضيق جبل طارق، كما يقوم هذا المركز بتنسيق عمليات البحث والإنقاذ البحري بالمنطقة.

وفي هذا الإطار قامت الوزارة بوضع رؤية استراتيجية جديدة تطمح من خلالها إلى إطلاق دينامية لتطوير نظام النقل البحري الوطني، عبر مقاربة مبنية على التعاقد والشراكة بين القطاعين العام والخاص مما يضمن مشاركة قوية للقطاع الخاص في اختيار وتطبيق الخيارات الاستراتيجية.

وترتكز هذه الرؤية الاستراتيجية حول المحاور التالية:

- تحسين الرؤية الدولية للأسطول الوطني؛
- التحكم في التدفقات الاستراتيجية؛
- تدعيم السوق الوطني للنقل البحري؛
- تموقع المغرب كالبوابة البحرية لإفريقيا الغربية؛
- الرفع من الإطار العام للقطاع.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

وبغية استعادة الأسطول الوطني لتنافسيته وديمومته، شرعت الوزارة، بشراكة مع مختلف الفاعلين في القطاع، في تحديد استراتيجية جديدة لتطوير اللواء الوطني التي تتمحور حول:

- تعزيز دور المغرب كبلد بحري وميناءي قوي في المنطقة المتوسطية الغربية؛
- خلق صناعة بحرية ولواء مغربي قادر على القيام بدوره الاقتصادي والاستراتيجي، يكون تنافسيا، مستديما ويمكن من تحقيق مردودية عالية؛

خلق الشروط الإيجابية اللازمة لتمكين النقل البحري تحت اللواء المغربي من أن يكون أكثر جاذبية بالنسبة لأرباب النقل البحري الدولي.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

وفي إطار تكريس بعد النوع في برنامج عمل الملاحة التجارية، ستعمل الوزارة على التأمين الدائم لعملية مرحبا وتجهيز سفن بأطقم طبية وتقديم المواكبة اللازمة للجالية المغربية بالخارج خاصة النساء والأطفال.

2. مسؤول البرنامج

مدير الملاحة التجارية.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الملاحة التجارية
- المديريات الجهوية والاقليمية
- مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.441: ضمان مراقبة وتتبع السفن التجارية

المؤشر 1.1.441 : نسبة السفن التجارية الأجنبية المفتشة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	7	11	14	15	15	15	2024

- **توضيحات منهجية**

يعادل هذا المؤشر نسبة السفن التجارية الأجنبية التي تم تفتيشها من قبل مصالح الملاحة التجارية خلال سنة تقويمية معينة والتي يتم القيام بها على متن هذه السفن الحاملة للعلم الاجنبي بالمقارنة مع العدد الاجمالي للسفن التي رست خلال تلك السنة بالموانئ المغربية.

ويوفر هذا المؤشر المعلومات التي توضح لنا معدل السفن التي تم تفتيشها من قبل المغرب لقياس مساهمة هذا الأخير في احترام وتطبيق المعايير الدولية في مياهه البحرية وموانئه.

- **مصادر المعطيات**

تقارير التفتيش التي تقوم بإعدادها مصالح الملاحة التجارية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إن العدد الإجمالي لرسو السفن الأجنبية يشمل أيضا الموانئ التي لا توجد فيها تمثيلية لمديرية الملاحة التجارية.

وعليه، فإنه في حالة ارتفاع عدد السفن الأجنبية بهذه الموانئ في ظل تبات او ارتفاع طفيف لعدد عمليات التفتيش التي تقوم بها هذه المصالح، فإن هذا المؤشر سيميل للإنخفاض.

- **تعليق**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

لقد تأثر هذا المؤشر بفعل جائحة كوفيد 19 من 2019 الى 2021 نظرا للإجراءات الاحترازية المتخذة من طرف السلطات المينائية ، و التي تم تطبيقها على مستوى جميع الموانئ عالميا .

كما أن مركز مراقبة حركة مرور السفن بممر جبل طارق له الدور الكبير لضمان سلامة الملاحة في هذ ا الممر الأكثر اكتظاظا في العالم (اكثر من 300 سفينة تمر يوميا في هذ ا الممر).

المؤشر 2.1.441 : نسبة تطور عدد السفن التجارية الوطنية المفتش

	الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة تطور عدد السفن التجارية الوطنية المفتش	%	74	80	80	90	100	**100**	2025

- **توضيحات منهجية**

يقابل هذا المؤشر مجموع عدد المعاينات المختلفة للسلامة التي تقوم بها المصالح الخارجية للسفن الحاملة للعلم الوطني (معاينة استخدام السفينة، معاينة المغادرة، المعاينة الاستثنائية او المعاينة المضادة). ويهدف هذا المؤشر إلى بلوغ 5000 سفينة وطنية مفتشة سنة 2025.

- **مصادر المعطيات**

تقارير التفتيش التي تقوم بإعدادها مصالح الملاحة التجارية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هناك بعض المعاينات تقتضيها ظروف خارجية مثل تسجيل سفن جديدة؛ أما فيما يخص عمليات معاينات استخدام السفن او وقوع حوادث فهي تستدعي القيام بالمعاينات الاستثنائية أو بالمعاينات المضادة.

- **تعليق**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

هذا المؤشر سيمكن الوزارة من قياس الجهود التي تقوم بها مديرية الملاحة التجارية لمراقبة جودة السفن التجارية وسفن الترفيه الحاملة للعلم الوطني والتأكد من مطابقتها للمعايير التقنية والقانونية في مجال السلامة والأمن البحريين ومكافحة تلوث الوسط البحري.

الهدف 2.441: تحسين الخدمات المقدمة للمرتفقين

المؤشر 1.2.441 : الآجال المتوسطة لمعالجة الملفات

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
يوم	6	5	5	5	5	5	2023

- **توضيحات منهجية**

يرتكز هذا المؤشر على حساب وتتبع الأجل المتوسط لمعالجة الملفات التي لها علاقة مع الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الذاتيين، وكذا قياس مدى رضا المرتفقين من خلال نتائج استطلاع رأي المسافرين، وهذا من أجل تحسين وتطوير الخدمات المقدمة للمرتفقين وللمستثمرين على حد السواء وكذلك الرفع من جودتها.

- **مصادر المعطيات**

- المصالح المختصة المركزية لمديرية الملاحة التجارية؛
- مصالح الملاحة التجارية الخارجية التابعة لمديرية الملاحة التجارية؛
- مركز مراقبة مرور السفن بمضيق جبل طارق.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تتمثل صعوبات ومعيقات المؤشر في الخصاص الكبير في الأطر و المفتشين الكفئ الذي تعرفه مديرية الملاحة التجارية و مصالحها الخارجية.

- **تعليق**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

من شأن هذا المؤشر أن يمكن من تتبع مدى انسيابية معالجة ملفات المرتفقين.

الهدف 3.441: تطوير قطاع النقل البحري الوطني

المؤشر 1.3.441 : نسبة تطور عدد السفن المستأجرة و المستغلة من طرف المجهزين المغاربة

	الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة تطور عدد السفن المستأجرة و المستغلة من طرف المجهزين المغاربة	%	-	50	60	70	100	**100**	2025

- **توضيحات منهجية**

يرتكز هذا المؤشر على حساب وتتبع مجموع عدد السفن التي تحمل العلم الأجنبي والمستأجرة والمستغلة من طرف شركات الملاحة البحرية المغربية. ويهدف هذا المؤشر إلى بلوغ 10سفن مستأجرة سنة 2025.

- **مصادر المعطيات**

المصالح المختصة المركزية لمديرية الملاحة التجارية،

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تتمثل صعوبات ومعيقات المؤشر في عدم المصادقة على إعفاء المجهزين المغاربة من أداء ضريبة الاقتطاع من المنبع بالنسبة للسفن الاجنبية المستأجرة من طرفهم. وعليه، فإنه في حالة غياب هذه الإمكانية، فإن هذا المؤشر لن يعرف تحسينات على المدى القريب.

- **تعليق**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

هذا المؤشر سيمكن الوزارة من قياس فعالية الجهود والسياسات الرامية إلى تحسين القدرة التنافسية لشركات النقل البحري المغربية من خلال تمكينها من الرفع من عدد السفن المستغلة من طرفها. و ذلك بهدف خلق اسطول وطني للنقل البحري قادر على تغطية المبادلات الخارجية الاستراتيجية للمملكة ومحرك لقطاع تشغيل رجال البحر المغاربة.

الهدف 4.441: تطوير الملاحة الترفيهية في إطار الإقتصاد الأزرق

المؤشر 1.4.441 : نسبة تكوين تكوين ممتهني نقل الركاب على متن القوارب التقليدية

	الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة تكوين تكوين ممتهني نقل الركاب على متن القوارب التقليدية	%	-	0	33	66	100	**100**	2025

- **توضيحات منهجية**

ستقوم مديرية الملاحة التجارية بإبرام اتفاقية مع المعهد الوطني للدراسات البحرية من أجل تكوين ممتهني نقل الركاب على مثن القوارب التقليدية في مجال السلامة البحرية.

يعادل مؤشر تتبع هذا المشروع نسبة المستفيدين من التكوين والذي يهدف إلى بلوغ 30 مستفيذ أي 100% سنة 2025.

ويوفر هذا المؤشر المعلومات التي تسمح للإدارة بتتبع عدد ممتهني نقل الركاب على مثن القوارب التقليدية المكونين طبقا للمعايير المحددة ومدى تأثير تكوين هؤلاء الممتهنين على تطوير وتنمية قطاع نقل الركاب على القوارب التقليدية.

- **مصادر المعطيات**

- المصالح المختصة المركزية لمديرية الملاحة التجارية،
- مصالح الملاحة التجارية الخارجية التابعة لمديرية الملاحة التجارية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تتمثل نقط ضعف المؤشر في كونه مؤشر كمي لا يسلط الضوء على جودة التكوين وجودة التلقي وأنه رهين بمدى استجابة وتحمس ممتهني نقل الركاب على مثن القوارب التقليدية لهذا التكوين.

- **تعليق**

سيسمح هذا المشروع للإدارة من الرفع كفاءة ومؤهلات ممتهني نقل الركاب عبر القوارب التقليدية في ميدان سلامة نقل الركاب و تنمية نشاطهم.

المؤشر 2.4.441 : نسبة تجديد وعصرنة القوارب التقليدية المخصصة لنقل الركاب

	الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة تجديد وعصرنة القوارب التقليدية المخصصة لنقل الركاب	%	-	0	33	66	100	**100**	2025

- **توضيحات منهجية**

يعادل هذا المؤشر نسبة القوارب التي تم تجديدها وعصرنتها وفق معايير السلامة المعمول بها في مجال نقل الركاب عبر القوارب التقليدية ويخص هذا المؤشر تجديد كلي أو جزئي للقارب حسب كل حالة على حدة. و يهدف هدا المؤشر إلى بلوغ 30 قارب سنة 2025.

ويوفر هذا المؤشر المعلومات التي تسمح للإدارة بتتبع عدد القوارب التقليدية لنقل الركاب التي خضعت لتجديد كلي أو جزئي ومدى مساهمتها في تطوير وتنمية قطاع نقل الركاب عبر القوارب التقليدية.

- **مصادر المعطيات**

- المصالح المختصة المركزية لمديرية الملاحة التجارية،
- مصالح الملاحة التجارية الخارجية التابعة لمديرية الملاحة التجارية.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تتمثل نقط ضعف المؤشر في كونه رهين بمدى استجابة وتحمس مالكي القوارب التقليدية لهذا االتجديد.

- **تعليق**

سيسمح هذا المشروع لإدارة الملاحة التجارية من الرفع من جودة الخدمات المقدمة في مجال نقل الركاب على مثن القوارب التقليدية وتحسين ظروف عمل ممتهني هذا القطاع.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 411 : النقل البري واللوجيستيك

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف برنامج " النقل البري واللوجيستيك" إلى تأطير قطاع النقل البري والسلامة الطرقية وإعطاء دفعة قوية لقطاع اللوجيستيك بالمغرب، وترنو المجهودات المبذولة من طرف الوزارة إلى تطوير وتحديث هذين القطاعين نظرا لأهميتهما الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في رفع تنافسية الاقتصاد الوطني وتنمية المبادلات التجارية على الصعيدين الوطني والدولي وتلبية حاجيات المواطنين في التنقل وفك العزلة عن المناطق النائية، مما يستدعي ضرورة العمل على تأهيل خدماتهما في إطار التنمية المستدامة من حيث الجودة والكلفة والسلامة.

1. قطاع النقل الطرقي

إن التنمية الهامة والسريعة التي عرفها المجتمع المغربي خلال العقود الأخيرة والتحديات التي تواجه قطاع النقل الطرقي ببلادنا تستلزم تكثيف الجهود من أجل الحفاظ على وثيرة مستمرة لتطوير وتحديث هذا القطاع بالرغم من المعيقات التي تواجهه. لذلك، قامت وزارة النقل واللوجستيك عبر استراتيجيتها بتحديد المحاور الكبرى للإصلاح وخارطة الطريق الرامية إلى تنمية الاستثمار وتطوير حركة النقل الطرقي، وذلك في أفضل ظروف السلامة والأمن وجودة الخدمات واحترام المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

2. قطاع النقل السككي

أما في مجال السكك الحديدية، فتعمل الوزارة من خلال برنامجها على صيانة وتطوير وعصرنة شبكة السكك الحديدية الحالية، كما تعتزم الوزارة عبر هذا البرنامج إنجاز مجموعة من مشاريع الربط السككي لأهم المحطات الإنتاجية واللوجيستيكية والموانئ وكذا تطوير خطوط السككية فائقة السرعة ومواصلة تنفيذ برنامج تأمين السكك الحديدية.

3.قطاع اللوجيستيك

أما فيما يتعلق بقطاع اللوجيستيك، أكدت الوزارة من خلال استراتيجيتها على ضرورة تنمية قطاع اللوجيستيك. وفي هذا الصدد، تواصل الوزارة مجهوداتها الهادفة أساسا إلى تعزيز الممارسات اللوجيستيكية لمختلف الفاعلين في القطاع ووضع إطار ملائم لديناميكية لوجيستيكية متماسكة، وذلك عن طريق تطوير مناطق للوجيستيكية تستجيب لحاجيات الفاعلين وتطوير إطار تنظيمي ناجع وصياغة مخطط للتكوين في المهن اللوجيستيكية.

ومن جهة أخرى، سيتم العمل على تحسين الخدمات اللوجيستيكية الحضرية بشراكة مع المدن التي تواجه تحديات كبيرة بالقطاع وذلك من خلال تنظيم أفضل لتدفقات البضائع بهذه المدن مع تعزيز البنيات التحتية اللوجيستيكية الحضرية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

4.السلامة الطرقية

ووعيا منها بضرورة حل إشكالية حوادث السير ببلادنا، تم إعداد استراتيجية وطنية للعشرية 2017-2026، ذات رؤية ملزمة على المدى البعيد تروم تنمية سلوكيات مسؤولة وطرقات أكثر أمانا بالمغرب. وتحدد هذه الاستراتيجية هدفا طموحا وهو تقليص عدد القتلى، ضحايا حوادث السير، بنسبة 50% في أفق 2025، أي أقل من 1900 قتيلا على الطرقات خلال سنة 2025، مع هدف على المدى المتوسط يتمثل في عدم تجاوز 2800 قتيلا في سنة 2020.

كما أن هذه الاستراتيجية تعتمد على خمس دعامات محددة في إطار التوجهات الاستراتيجية للعشرية الدولية للسلامة الطرقية وهي كالتالي:

- تدبير السلامة الطرقية؛
- طرق أكثر أمانا؛
- مركبات أكثر أمانا؛
- سلوك أكثر أمانا لمستعملي الطريق؛
- تقديم المساعدة الطبية لضحايا حوادث السير.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

ينخرط برنامج النقل البري واللوجستيك في خطة الوزارة الرامية إلى تكريس بعد النوع في جميع القطاعات التابعة لها. حيث يولي أهمية كبرى لمقاربة النوع الاجتماعي ويهدف إلى تهيئة الظروف المواتية لتحقيق التكافؤ بين النساء والرجال. حبث تمكن عدد كبير من الموظفات في الوزارة من الوصول إلى مناصب المسؤولية، كما أن قطاع النقل بالسكك الحديدية، الذي كان منحصرا في السابق للرجال، بدأت النساء تلج إليه بشكل متزايد، حيث أن عدد النساء سنة 2021 وصل إلى 484، ويرتقب أن يزداد ليصل إلى 496 سنة 2022.

2. مسؤول البرنامج

مدير النقل الطرقي.

3. المتدخلين في القيادة

- الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية؛
- المكتب الوطني للسكك الحديدية؛
- الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.411: تجويد الخدمات للمزاولين في القطاع

المؤشر 1.1.411 : الآجال المتوسطة لمعالجة ملفات البطاقة الرمادية

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
يوم	27	21	13	8	7	6	2026

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الأمر بالمدة الزمنية المتوسطة الفاصلة بين تاريخ إيداع ملف الحصول على البطاقة الرمادية وتاريخ التصديق على هذا الملف.

- **مصادر المعطيات**

منظومة المعلومات الخاصة بتدبير رخص السياقة والبطائق الرمادية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتدخل في هذه العملية كل من مراكز تسجيل السيارات التي تقوم بإدخال المعطيات المتعلقة بصاحب البطاقة والمصالح المركزية التي تقوم بالمصادقة عليها، بالإضافة إلى دار السكة (بنك المغرب) التي تقوم بطبع هذه البطاقة.

- **تعليق**

إن الشروع في تنفيذ مضامين الاتفاقية المبرمة مع مجموعة "بريد بنك" و "بريد كاش" بشكل تدريجي ابتداء من 09 غشت 2021 و التي تنصب على تعهيد خدمات الشباك الوحيد لإيداع الملفات الخاصة برخص السياقة و البطائق الرمادية و أداء الرسوم لفائدة مجموعة "بريد بنك" و "بريد كاش" ساهمت بشكل كبير في تقليص مدة معالجة الملفات، هذا إلى جانب تقريب الخدمة من المواطنين حيث أصبحت هذه الخدمات متوفرة على مستوى 800 وكالة بدلا من الاعتماد على 75 مركز لتسجيل السيارات.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

المؤشر 2.1.411 : الآجال المتوسطة لمعالجة ملفات رخص السياقة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
يوم	38	27	25	20	18	16	2026

- **توضيحات منهجية**

يتم احتساب المدة الزمنية المتوسطة كما يلي:

- بين تاريخ النجاح في امتحانات الحصول على رخصة السياقة أو تمديدها وتاريخ التصديق على الملفات الخاصة بهذه الامتحانات؛
- بين تاريخ إيداع ملفات تبديل رخص السياقة أو الحصول على نظيرها وتاريخ التصديق على هذه الملفات.

- **مصادر المعطيات**

منظومة المعلومات الخاصة بتدبير رخص السياقة والبطائق الرمادية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتدخل في هذه العملية كل من مراكز تسجيل السيارات التي تقوم بإدخال المعطيات المتعلقة بصاحب الرخصة والمصادقة عليها بالإضافة إلى دار السكة (بنك المغرب) التي تقوم بطبع البطائق الإلكترونية.

- **تعليق**

إن الشروع في تنفيذ مضامين الاتفاقية المبرمة مع مجموعة "بريد بنك" و "بريد كاش" بشكل تدريجي ابتداء من 09 غشت 2021 و التي تنصب على تعهيد خدمات الشباك الوحيد لإيداع الملفات الخاصة برخص السياقة و البطائق الرمادية و أداء الرسوم لفائدة مجموعة "بريد بنك" و "بريد كاش" ساهمت بشكل كبير في تقليص مدة معالجة الملفات، هذا إلى جانب تقريب الخدمة من المواطنين حيث أصبحت هذه الخدمات متوفرة على مستوى 800 وكالة بدلا من الاعتماد على 75 مركز لتسجيل السيارات.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الهدف 2.411: تحسين السلامة الطرقية

المؤشر 1.2.411 : نسبة تقليص عدد القتلى والمصابين بجروح خطيرة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	2,40-	31-	35-	39-	44-	50-	2026

- **توضيحات منهجية**

يبين هذا المؤشر نسبة تطور عدد القتلى والمصابين بجروح خطيرة على الطرقات في سنة معينة مقارنة مع السنة المرجعية (2015).

- **مصادر المعطيات**

- المرصد الوطني للسلامة الطرقية (الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

ترتبط هذه المؤشرات بإنجاز برامج القطاعات المعنية بالسلامة الطرقية، لاسيما المراقبة والبنية التحتية والإسعافات بعد الحادثة.

- **تعليق**

كجزء من التنفيذ الشامل للاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026، تم إنشاء الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية بعد أن نشر قانون إنشائها في الجريدة الرسمية رقم 6655 الصادرة في 12 مارس 2018. ويتم تتبع هذا المؤشر من قبل الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية من خلال المرصد الوطني للسلامة الطرقية التابع لها.

إن الوزارة بصدد إنجاز دراسة لتقييم نتائج مخطط العمل الخماسي الأول 2017-2021 لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026، على ضوء نتائجها سيتم تحيين الأهداف الاستراتيجية لمخطط العمل الخماسي الثاني للفترة 2022-2026.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

المؤشر 2.2.411 : نسبة تنزيل الإجراءات المسطرة في برنامج العمل السنوي الخاص بالسلامة الطرقية

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	61	85	95	95	100	100	2025

- **توضيحات منهجية**

يبين هذا المؤشر نسبة تنزيل الإجراءات المسطرة في برنامج العمل السنوي الخاص بالسلامة الطرقية، والذي تقرره اللجنة البين الوزارية باقتراح من طرف اللجنة الدائمة للسلامة الطرقية.

- **مصادر المعطيات**

جميع المؤسسات والهيئات المعنية بالسلامة الطرقية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتبط هذا المؤشر بتتبع مدى إنجاز البرامج القطاعية التي لها علاقة بالسلامة الطرقية وتكمن صعوبة قياس هذا المؤشر في تعدد المتدخلين به .

- **تعليق**

تولي الوزارة أهمية قصوى لتنزيل الإجراءات المسطرة في برنامج العمل السنوي الخاص بالسلامة الطرقية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

المؤشر 3.2.411 : عدد عمليات المراقبة الطرقية المنجزة من طرف فرق المراقبة الطرقية التابعة لمديرية النقل البري واللوجيستيك

	الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد عمليات المراقبة الطرقية المنجزة من طرف فرق المراقبة الطرقية التابعة لمديرية النقل البري واللوجيستيك	عدد	112 478	143 000	149 500	156 000	169 000	**169 000**	2025

- **توضيحات منهجية**

يبين هذا المؤشر عدد عمليات المراقبة الطرقية لحظيرة مركبات النقل المهني المنجزة من طرف فرق المراقبة الطرقية التابعة لمديرية النقل الطرقي خلال السنة.

- **مصادر المعطيات**

بنك المعطيات المتوفر في النظام المعلوماتي الخاص بتدبير عمليات المراقبة الطرقية التابع للمديرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إن تحقيق الهدف المنشود من المؤشر يبقى رهينا بمدى توفر الوسائل اللوجيستيكية (أجهزة وسيارات المراقبة) المرصودة لهذه الغاية.

- **تعليق**

لبلوغ هذا الهدف، سيتم تعزيز أسطول المركبات المخصصة للمراقبة الطرقية وتجهيز فرق المراقبة بالمعدات الحديثة وتطوير نظام معلوماتي لتحسين التنسيق وجودة برمجة عمليات المراقبة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الهدف 3.411: تجويد التكوين في السياقة المهنية

المؤشر 1.3.411 : نسبة مراكز التكوين في السياقة المهنية الخاضعة لعمليات الافتحاص من طرف مديرية النقل عبر الطرق واللوجستيك

	الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة مراكز التكوين في السياقة المهنية الخاضعة لعمليات الافتحاص من طرف مديرية النقل عبر الطرق واللوجستيك	%	34	30	30	100	0	**100**	2024

- **توضيحات منهجية**

يهدف هذا المؤشر إلى الوقوف على مدى احترام مؤسسات التكوين ومراكز التكوين لمضامين قرار وزير التجهيز والنقل رقم 2713.10 بشأن السياقة المهنية كما تم تعديله وتتميمه، وكذا مضامين عقود تكوين السائقين المهنيين لا سيما المادة 6 منها والمتعلقة بالتزامات مؤسسات التكوين، مع توضيح العراقيل وجرد الخروقات التي تم الوقوف عليها أثناء عملية المراقبة، وكذا التفسيرات المقدمة والمقترحات قصد تجاوزها وتحسين جودة الخدمات المقدمة بهذه المراكز

- **مصادر المعطيات**

- النظام المعلوماتي للنقل الطرقي (SITR)؛
- بنك المعلومات وجداول التتبع المتوفرة لدى المديرية بصفتها المسؤولة على الإشراف على تنظيم عمليات دورية للافتحاص على الصعيد الترابي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يبقى تحقيق الهدف المنشود من المؤشر رهينا بمدى تمكين الموارد البشرية من الاستفادة من دورات تكوينية حول كيفية القيام بهذه العمليات.

- **تعليق**

من أجل إرساء نظام فعال لتتبع مدى نجاعة عمليات الافتحاص، سيتم تجميع مختلف المعطيات المتعلقة بنتائج تقارير هاته العمليات المتوصل بها من طرف المصالح الخارجية التابعة للوزارة، والأخذ بعين الاعتبار مجموع الملاحظات المسجلة بما

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

في ذلك الإكراهات والعراقيل المصرح بها من طرف الطاقم الإداري والتكويني للمؤسسة وكذلك رصد المقترحات والتوصيات المقدمة بشأنها وتتبعها وتقييمها.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 490 : القيادة والتوجيه

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف برنامج "القيادة والتوجيه" إلى تجميع وتنشيط جميع مهمات الدعم لمختلف برامج الوزارة وضمان حكامة التنمية المستدامة القادرة على بناء وتنزيل السياسات الوطنية الطموحة المتعلقة بالنقل و اللوجيستيك. كما أنه يوفر الدعم الجيد للموظفين بما يتماشى مع مهامهم في إطار الاستخدام الفعال والتشاركي للموارد.

كما تهدف استراتيجية البرنامج إلى التأسيس للحكامة الجيدة داخل الوزارة وترشيد تدخلاتها، وذلك بالبحث عن تحسين الكفاءة فيما يتعلق بالتدبير الداخلي واستخدام الموارد التي تتوفر عليها الوزارة ومواكبة تنفيذ برامجها. وهكذا، ينعكس تفعيل تلك الاستراتيجية على أرض الواقع عبر الإجراءات التالية:

- الاستراتيجية:
  - الحرص على انسجام استراتيجية الوزارة مع البرنامج الحكومي؛
  - تعبأة القيادات بالوزارة وذلك عبر مواصلة اعتماد المقاربة التدبيرية للتطور؛
  - إنجاز دراسات ذات طابع استراتيجي في مجالات تدخل الوزارة.
- الموارد البشرية:
  - وضع سياسة لتدبير الموارد البشرية قائمة على الملائمة الكمية والكيفية للشغل؛
  - تطوير آليات حديثة لتدبير الموارد البشرية؛
  - إنجاز برامج تكوين ودورات تدريبية لفائدة موظفي الوزارة؛
  - دعم الأعمال الاجتماعية للوزارة.
- نظم المعلومات:
  - تطوير أنظمة المعلوميات للاستجابة للحاجيات المعبر عنها؛
  - رقمنة الوزارة؛
  - ضمان استمرارية وجودة خدمات أنظمة المعلوميات للوزارة.
- الشؤون القانونية والتنظيمية:
  - التدبير بكيفية فعالة للمنازعات التي تكون الوزارة طرفا فيها؛
  - الحفاظ على حقوق الشركاء.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

يمكن تقديم استراتيجية برنامج "القيادة والتوجيه" وفق منظور مقاربة النوع من ضمان احترام أولويات وأهداف هذه الاستراتيجية للاحتياجات المختلفة للرجال والنساء، بغاية تقليص الفوارق والحد من التمييز بين الجنسين.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

وفي هذا الصدد، تم تحديد موشرين لقياس درجة المساواة في توزيع الإعتمادات المالية بين الرجال والنساء في الوزارة، وذلك بهدف تقييم الجهود المبدولة من طرف هذه الوزارة لإرساء مقاربة النوع في الولوج إلى مناصب المسؤولية وكذا في الاستفادة من التكوينات المستمرة .

هكذا، وبفضل مهاراتهن، تمكن عدد كبير من الموظفات في الوزارة من الوصول إلى مناصب المسؤولية في جميع القطاعات التابعة لها. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد النساء المستفيدات من التكوينات المستمرة، التي تنظمها هذه الوزارة سنويا، في تزايد ملحوظ.

2. مسؤول البرنامج

- مدير الإستراتيجية والقيادة و التنسيق بين أنواع النقل.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الشؤون الإدارية والقانونية و العامة؛
- مديرية نظم المعلومات.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.490: التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات

المؤشر 1.1.490 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس

		الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر حسب الجنس		%	-	5	20	35	50	**50**	2025
المؤشرات الفرعية	نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر- ذكور	%	-	5	20	35	50	**50**	2025
	نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين المستمر- إناث	%	-	5	20	35	50	**50**	2025

- **توضيحات منهجية**

يتعلق المؤشر العام بمعدل المستفيدين (نساء و رجال) من التكوين في سنة معنية. ويحتسب هذا المؤشر كحاصل العلاقة التالية: **(عدد المستفيدين(نساء و رجال) من التكوين في سنة معنية*100) / (مجموع الموظفين)**

يتعلق المؤشر الثانوي (نساء) بمعدل النساء اللاتي استفدن من التكوين في سنة معنية. يحتسب هذا المؤشر كحاصل العلاقة التالية: **(عدد النساء اللاتي استفدن من التكوين في سنة معنية * 100) / (مجموع النساء)**

يتعلق المؤشر الثانوي (رجال) بمعدل الرجال اللذين استفادوا من التكوين في سنة معنية. يحتسب هذا المؤشر كحاصل العلاقة التالية: **(عدد االرجال اللذين استفادوا من التكوين في سنة معنية * 100) / (مجموع الرجال)**

- **مصادر المعطيات**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

مديرية الشؤون الإدارية و القانونية و العامة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يقيس هذا المؤشر معدل تغطية التكوين المستمر ودرجة المساواة في توزيع الاعتمادات المخصصة للتكوين بين الرجال والنساء، حيث يعتمد فقط على عدد المستفيدين من مجموع الموظفين، كما أنه لا يشير بالفعل إلى المجهود الحقيقي للتكوين المنجز من طرف الوزارة ولا يترجم المجهودات المبذولة من طرفها، إذ أن مخططات التكوين تنبني أساسا على دورات تكوينية طويلة المدى تستوجب مشاركة عنصر واحد لعدة دورات تكوينية تتمثل في إطار الأسلاك القيادية والتقنية المنظمة سنويا.

علاوة على أن إعداد برنامج التكوين يرتبط أساسا بالاعتمادات السنوية المخصصة لهذه الغاية، مما يحد من الإعداد الكمي و الكيفي لبرامج التكوين.

- **تعليق**

إحداث وزارة النقل و اللوجيستيك متم سنة 2021 كان له تأثير كبير على إعداد و تنفيذ مخططات التكوين المستمر بالوزارة.

و لمواجهة هذه الظرفية الاستثنائية و لضمان استمرارية عمل المصالح المعنية بإعداد و تنفيذ مخططات التكوين المستمر، ستتبنى مديرية الشؤون الإدارية و القانونية و العامة نهج أسلوب في برمجة و تنفيذ برامج التكوين يتماشى مع الاستراتيجية العامة للوزارة و تطلعات الموظفين.

و إدراكا منها لأهمية التكوين المستمر في تعزيز مهارات الموظفين، ستقوم الوزارة بتطوير خططها التكوينية لتتماشى مع الاحتياجات الحقيقية لتطوير المهارات لتتماشى مع إحتياجات تنزيل الإستراتيجيات القطاعية.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

المؤشر 2.1.490 : إطار يوم تكويني حسب الجنس

		الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
إطار يوم تكويني حسب الجنس		J/H	-	13 000	16 000	18 000	20 000	**20 000**	2025
المؤشرات الفرعية	إطار يوم تكوين -رجال	J/H	-	8 000	10 000	11 000	12 000	**12 000**	2025
	إطار يوم تكوين - نساء	J/H	-	5 000	6 000	7 000	8 000	**8 000**	2025

- **توضيحات منهجية**

يفيد هذا المؤشر قياس المجهود التكويني الذي يساعد على ترجمة مدى نجاعة وفعالية البرنامج التكويني للوزارة والذي يهدف إلى تعزيز كفاءات الموظفين والموظفات التابعين لها في مجال أو اختصاص معين.

كما تهدف المؤشرات الثانوية حسب النوع إلى قياس المجهودات المبذولة الراعية لمنظور النوع الاجتماعي، حيث تشكل البرامج الدامجة للنوع أهمية قصوى ضمن برامج مديرية الشؤون الإدارية و القانونية و العامة، إذ يعتبر ولوج النساء إلى التكوين المستمر إحدى الدعامات الأساسية التي تعتمدها الوزارة لتحقيق الإدماج الفعلي للمرأة في التنمية الإدارية للوحدات التي تنتمي إليها.

- **مصادر المعطيات**

مديريةالشؤون الإدارية و القانونية و العامة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- يتم عد البيانات الأساسية لاحتساب هذا المؤشر بطريقة يدوية؛
- هذا المؤشر مرتبط بتطور الاعتمادات المرصودة للتكوين؛
- الأرقام الخاصة بهذا المؤشر تبقى لقصد الإخبار وسوف يتم تحيينها بعد تحديد الاستراتيجية الجديدة لوزارة النقل واللوجيستيك .

- **تعليق**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

يحدد هذا المؤشر المجهود التكويني للوزارة خلال سنة معينة، و ذلك باحتساب عدد المستفيدين من الدورات التكوينية ومدة التكوين، مما يمكن من إبراز المجهود الحقيقي للتكوين المنجز من طرف الوزارة، وخاصة أن برنامج التكوين المستمر يتكون أساسا من دورات تكوينية طويلة المدى.

الهدف 2.490: التدبير الأمثل للمصالح وتجويد الخدمات

المؤشر 1.2.490 : معدل توفر النظم المعلوماتية

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	90	93	95	98	98	2025

- **توضيحات منهجية**

سيتم احتساب هذا المؤشر من خلال تجميع المعلومات الخاصة بتتبع ومراقبة سير الأنظمة والتجهيزات المعلوماتية التي تتوفر على خدمة المراقبة التلقائية:

هذه الخدمة تحتسب بطريقة أتوماتيكية معدل توافر الأنظمة خلال مدة معينة.

ستعمل المديرية على تجميع هذه المعدلات بصفة منتظمة كل شهر (TD1,TD2,.....,TD12)، ثم يتم احتساب المؤشر السنوي كحاصل العلاقة التالية: **(TD1+TD2+.....+TD12) / 12**

- **مصادر المعطيات**

مديرية نظم المعلومات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

رغم الأهمية التي يكتسيها هذا المؤشر في تتبع مدى جودة واستمرارية خدمات نظم المعلومات إلا أنه يبقى مقتصرا على الخدمات التقنية من قبيل توافر خوادم التطبيقات والوصول إلى الشبكة ولا يعكس المجهودات المبذولة التي تقوم بها مديريةنظم المعلومات في إطار دعم ومساعدة مستخدمي الأنظمة وكذا عمليات الاستغلال.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB
تعليق

يحتسب هذا المؤشر من خلال تجميع المعلومات الخاصة بتتبع ومراقبة سير التجهيزات المعلوماتية التي تتوفر على خدمة المراقبة التلقائية.

وتعتزم المديرية اقتناء خدمة تتبع دعم ومساعدة مستخدمي الأنظمة (Helpdesk) والتي ستمكن من تتبع مدى استجابة المديرية للحاجيات في هذا المجال كما سيعطي فكرة عن مدى استغلال نظم المعلومات الموضوعة رهن إشارتهم. وسيمكن ذلك من توفير معطيات إضافية سيتم دمجها وتركيبها مع المعلومات التقنية السالفة الذكر للحصول على مؤشر أكثر تمثيلا للهدف المتعلق بضمان استمرارية وجودة خدمات أنظمة المعلوميات الوزارة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 405 : الطيران المدني

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تتسم أنواع النقل وبنياتها التحتية بأهمية اقتصادية كبرى، حيث تساهم بشكل كبير في إجمالي الناتج المحلي الخام بنسبة 6٪ وتشجع التبادلات بين الأقطاب الاقتصادية المختلفة في البلاد، وهي أيضا تعتبر رافعة لتطوير التجارة الخارجية مع البلدان الأخرى، كما أنها تساهم على المستوى الاجتماعي في خلق عشرات الآلاف من فرص العمل.

ويربط النقل الجوي المغرب بمختلف المراكز الاقتصادية العالمية، حيث نجح في أن يكون منصة مرجعية جذابة للاستثمارات، وبالتالي نقل التكنولوجيا المتطورة اللازمة إلى المغرب لإنجاح إقلاع هذا النشاط.

وعلى مستوى آخر، تعتبر الجهات الفاعلة في مجال النقل الجوي رافعة حقيقية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، حيث أن هذا القطاع يضمن شحن البضائع جوا (بشكل عام البضائع ذات القيمة المضافة العالية والسلع القابلة للتلف)، بالإضافة إلى تنقل الأشخاص في أفضل الظروف الآمنة والموثوقة.

ولطالما كان النقل بشكل عام، والطيران المدني بشكل خاص، في صميم السياسات الحكومية الهادفة إلى تنميتها المتناغمة وقدرتها التنافسية وإمكانية وصولها إلى مختلف الطبقات الاجتماعية. فعلى المستوى العالمي، يتميز الطيران المدني بحساسيته للمخاطر الخارجية وزيادة التحرر، مما يؤدي إلى منافسة شرسة بين شركات الطيران وتغيرات عميقة بالقطاع. وتظهر التوقعات للسنوات القادمة نموا إيجابيا للطيران المدني والحركة الجوية، حيث سيتضاعف خلال العشرين عاما القادمة، وستشهد المطارات زيادة في حركية المسافرين، وهذا ما سيشكل فرصا لبلدنا، وخصوصا أن المغرب يشكل مجالا جويا مشتركا مع أوروبا والبحر الأبيض المتوسط.

كما أن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال الطيران المدني تعتبر التزاما من بلدنا، وتطبيق محتواها يمكن من الاستجابة لمعايير سلامة وأمن الطيران المدني.

كما تواصل الوزارة دعمها للخطوط الجوية الداخلية ، للمساهمة في الترويج لمختلف مناطق المملكة وتعزيز تراثها الثقافي والسياحي.

ووعيا من وزارة النقل واللوجستيك بأهمية سلامة وأمن الطيران المدني على الصعيدين الوطني والدولي، فهي تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية من خلال هذه الإجراءات:

ضمان سلامة الملاحة الجوية، من خلال:

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- مراقبة مستغلي الطائرات، ومؤسسات التكوين لمستخدمي الطيران، مؤسسات صيانة الطائرات،...؛

- الاشراف على سلامة المطارات؛

- تقنين خدمات الملاحة الجوية؛

- الوقاية في مجال سلامة الطيران المدني من خلال الأبحاث التقنية.

ضمان أمن الطيران المدني، عبر:

- وضع التشريعات والمساطر الضرورية في مجال أمن الطيران المدني؛
- مراقبة أمن الطيران المدني.

<u>الأهداف في أفق سنة 2035:</u>

وتطمح الوزارة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- نقل 70 مليون مسافر؛

- الرفع من حركية الطيران للمجال الجوي المغربي، إلى 515.000 حركة جوية

- شحن 182 ألف طن جوا.

وترتكز هذه الاستراتيجية على 8 محاور تتمثل في :

1. تطوير الحركة الجوية؛
2. تعزيز سلامة الملاحة الجوية وأمن النقل الجوي؛
3. تحسين جودة الخدمات والمحافظة على البيئة؛
4. تنفيذ المخطط المديري للمطارات؛
5. الرفع من الطاقة الاستيعابية للمجال الجوي؛
6. تنمية الأنشطة الاقتصادية حول المطارات؛
7. تطوير الموارد البشرية وتكريس المغرب كقطب متميز في مجال التكوين ؛
8. تطوير القوانين المتعلقة بالقطاع.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

تمثل النساء % 44 من مجموع الموظفين بالمديرية العامة للطيران المدني، منهن 10 نساء يشغلن مناصب المسؤولية، بنسبة % 33 من مناصب المسئولية، و19 مفتشة في مختلف المجالات التقنية للطيران المدني، تمثل نسبة 41 % من مجموع عدد المفتشين بالمديرية.

2. مسؤول البرنامج

المدير العام للطيران المدني.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الملاحة الجوية المدنية.
- مديرية النقل الجوي.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.405: تطور النقل الجوي للمسافرين

المؤشر 1.1.405 : حجم الشحن الجوي

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
الطن	69 981	86 509	100 199,95	103 015,65	108 166,43	182 000	2035

- **توضيحات منهجية**

تحتسب توقعات تطور الشحن الجوي (الإجمالي) بتطبيق معدل النمو السنوي الإجمالي CAGR.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

ويتم حساب CAGR بالصيغة التالية:

((القيمة النهائية / القيمة الأولية) ^ (1 / عدد السنوات)) - 1

قيمة النهاية مقسومة على قيمة البداية، ثم رفع النتيجة إلى القوة 1 وقسمها على عدد السنوات المقابلة للفترة وطرح 1 من النتيجة.

- **مصادر المعطيات**

- المديرية العامة للطيران المدني.

- المكتب الوطني للمطارات

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

المؤشر ليس له حدود حيث يبين حجم الشحن وهو قابل للقياس كما أن المعطيات متوفرة.

- **تعليق**

لقد تم ابرام اتفاقية لترويج الشحن الجوي في ماي 2016 بين وزارة التجهيز و النقل و اللوجيستيك وإدارة الجمارك و PORTNET والوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية والمكتب الوطني للمطارات وشركة الخطوط الملكية المغربية و الكنفدرالية العامة للمقاولات المغربية من أجل توفير جميع الظروف المناسبة للوصول للهدف المتوخى.

المؤشر 2.1.405 : حجم النقل الجوي للمسافرين

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	9 938 935	15 125 000	23 984 853	26 429 446	28 015 213	70 000 000	2035

- **توضيحات منهجية**

تحتسب توقعات تطور النقل الجوي للمسافرين (الإجمالي) بتطبيق معدل النمو السنوي الإجمالي (6.4 بالمئة)

ويتم حساب CAGR بالصيغة التالية:

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

((القيمة النهائية / القيمة الأولية) ^ (1 / عدد السنوات)) - 1

قيمة النهاية مقسومة على قيمة البداية، ثم رفع النتيجة إلى القوة 1 وقسمها على عدد السنوات المقابلة للفترة وطرح 1 من النتيجة.

- **مصادر المعطيات**

  - المديرية العامة للطيران المدني.
  - المكتب الوطني للمطارات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

المؤشر ليس له حدود حيث يبين عدد المسافرين، وهو قابل للقياس كما أن المعطيات متوفرة.

- **تعليق**

ترتكز استراتيجية الوزارة من أجل المساهمة في تطوير النقل الجوي على المحاور التالية .

1/ ترويج النقل الجوي الداخلي من خلال الشراكة مع الجهات

2/ تطوير الربط الجوي نقطة- نقطة خصوصا السوق الاروبي

3/ تطوير الربط الجوي من خلال تموقع مطار الدار البيضاء كقطب جهوي وكذا إبرام اتفاقيات جديدة في مجال النقل الجوي

المؤشر 3.1.405 : (ICAO) معدل فعالة تنفيذ المعايير والممارسات الموصى بها من قبل المنظمة العالمية للطيران المدني

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	72	84	75	80	85	85	2025

- **توضيحات منهجية**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

يحتسب هذا المؤشر كحاصل العلاقة التالية:

يقيس معدل التنفيذ الفعال (م.ت.) وقدرة الدولة على ضمان الإشراف على سلامة الطيران المدني، المحسوب لكل عنصر حاسم، لكل مجال أو كقيمة عامة

(م.ت.)= مجموع عدد أسئلة بروتوكول التدقيق OACIالتي تم إنجازها / مجموع عدد أسئلة بروتوكول التدقيق OACI

- **مصادر المعطيات**

- منظمة الطيران المدني الدولي
- التقرير النهائي للتدقيق USOAP CMA لنظام الطيران المدني في المملكة المغربية ، من 10 إلى 20 أكتوبر 2016

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يظل هذا المؤشر رهينا بموافقة المصالح المختصة بمقر المنظمة الدولية للطيران المدني على الأجوبة العالقة .

.

- **تعليق**

إن المديرية العامة للطيران المدني ارتكزت عاى نتائج افتحاص المنظمة الدولية للطيران المدني، الذي يهدف إلى إنشاء والحفاظ على مستوى عال من السلامة فى العالم.

ومن أجل الابقاء على مستوى مقبول في مجال سلامة الطيران المدني، فإن المغرب اعتمد استراتيجية تنمية البنيات التحتية المطاراتية والملاحة الجوية.

إن المديرية العامة للطيران المدني، في إطار مهامها واختصاصاتها، رافقت هذه التنمية من خلال تنفيذ القوانين التشريعية والنصوص التطبيقية والرقابة والاشراف على المستغلين الجويين بغية ضمان مستوى عال في سلامة الطيران المدنى.

الميادين المعنية بالافتحاص هى:

- التننظيم
- التشريع
- الملاحة الجوية
- البنية التحتية الجوية
- العمليات الجوية
- صلاحية الطيران

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- رخص وتأهيل مستخدمي الطيران
- البحث التقني

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية
الميزانية
DB

الجزء الثالث

محددات النفقات

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 14 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	143	102	245	25,05
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	219	73	292	29,86
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	266	175	441	45,09
المجموع	628	350	978	100

- جدول 15 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	247	209	456	46,63
المصالح اللاممركزة	375	147	522	53,37
المجموع	622	356	978	100

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- جدول 16 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	70	18	88	16,86
جهة الشرق	25	14	39	7,47
جهة فاس - مكناس	38	16	54	10,34
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	42	19	61	11,69
جهة بني ملال - خنيفرة	23	6	29	5,56
جهة الدار البيضاء- سطات	44	21	65	12,45
جهة مراكش - آسفي	29	9	38	7,28
جهة درعة - تافيلالت	16	5	21	4,02
جهة سوس - ماسة	32	14	46	8,81
جهة كلميم - واد نون	11	2	13	2,49
جهة العيون -الساقية الحمراء	31	21	52	9,96
جهة الداخلة - واد الذهب	13	3	16	3,07
المجموع	374	148	522	100

■ تعليق

بلغ عدد الموارد البشرية لوزارة النقل واللوجستيك 978 موظفة وموظف برسم سنة 2022. 64% منهم ذكور. وتمثل شريحة الأطر نسبة **45%** من العدد الإجمالي للموظفين التابعين للوزارة، مقابل **30%** للأطر المتوسطة و **25%** بالنسبة لأعوان التنفيذ.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

يمثل عدد نساء وزارة النقل واللوجستيك نسبة 36% من مجموع الموظفين، ويبين التبيان أسفله توزيع النوع للمدراء و رؤساء الاقسام والمصالح بكل منالمصالح المركزية والترابية.

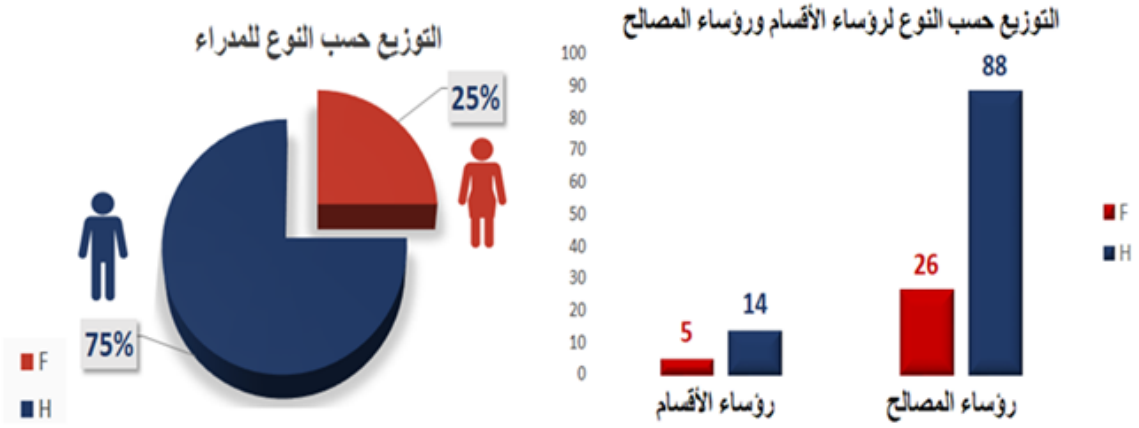

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

ج: توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 17 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2023 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	180 797 000	978
المناصب المحذوفة	316 000	0
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	4 000 000	100
عمليات الإدماج	0	0
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	10 643 000	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	195 124 000	0
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	0	
نفقات الموظفين المتوقعة	195 124 000	

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 405 : الطيران المدني

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : توسعة مطار الحسيمة**

في إطار إنجاز توسعة مطار الحسيمة الشريف الإدريسي، تم تخصيص82 مليون درهم لإنجاز عمليات نزع الملكية برسم سنة 2023.

ويهدف هذا المشروع إلى :

- زيادة الطاقة الاستيعابية لمطار الحسيمة لاستعاب الطائرات الكبيرة؛
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين والمستخدمين؛
- المساهمة في التنمية السياحية والاقتصادية لمنطقة نفوذ المشروع.

- **مشروع 2 : دعم المهام**

محددات نفقات التسيير

- تحسين ظروف العمل للعاملين في المديرية العامة للطيران المدني

- تحسين جودة الخدمات للمستخدمين

الميزانية العامة	2023
دعم المهام	970.000

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

ميزانية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة	2023
نفقات التسيير	10 000 000*
نفقات الاستثمار	35 000 000*

(*) برمجة أولية في انتظار الكشف النهائي لمداخيل المديرية العامة للطيران المدني .

محددات النفقات الاستثمار

- توفير تنظيم الطيران المدني في تقارب مع الهيئات الدولي
- ضمان الرقابة المستمرة على سلامة وأمن الطيران المدني
- دعم الخطوط الجوية الداخلية ، للمساهمة في الترويج لمختلف مناطق المملكة وتعزيز تراثها الثقافي والسياحي

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 411 : النقل البري واللوجيستيك

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : دعم المكتب الوطني للسكك الحديدية في اطار البروتوكول الاتفاق الموقع بين الدولة و المكتب الوطني للسكك الحديدية**

في إطار دعم المكتب الوطني لسكك الحديدية في إطار البروتوكول الاتفاق الموقع بين الدولة والمكتب الوطني لسكك الحديدية تم تخصيص برسم سنة 2023 ما مجموعه 800 مليون درهم موزعة على الشكل التالي:

- 100 لإنجاز الربط السككي لميناء الناظور غرب المتوسط؛
- 200 مليون درهم لإنجاز الدراسات المتعلقة بإ نجاز الخط السككي فائق السرعة بين الدار البيضاء و أكادير عبورا من مدينة مراكش؛
- 500 مليون درهم في إطار القرض المخصص لإنجاز الخط فائق السرعة القنيطرة-طنجة.

- **مشروع 2 : الاستراتيجية الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية**

خصصت الوزارة مبلغ **130 مليون درهم** برسم سنة 2023 لفائدة الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية وذلك لمواصلة إنجاز المناطق اللوجيستيكية بكل من أيت ملول بجهة سوس ماسة و راس الماء بجهة مكناس فاس وكذا إنجاز مركز طرقي بمدينة الحاجب .

- **مشروع 3 : المنطقة اللوجيستيكية بالقنيطرة**

خصصت الوزارة لمشروع إنجاز المنطقة اللوجيستيكية بالقنيطرة برسم ميزانية 2023 ما قدره 30 **مليون درهم** كإعتمادات الأداء و 170 مليون درهم كإعتمادات إلتزام .

- **مشروع 4 : دفع في إطار العقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية**

فيما يخص إلتزامات الدولة في إطار العقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية 2010-2015، فقد خصص له 301 **مليون درهم** كاعتمادات أداء برسم سنة 2023.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	الاستثمار: 130 مليون درهم التسيير : 31 مليون درهم
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	- إنجاز الدارسات التي تحدد استراتيجيات ومخططات العمل الرامية إلى تنمية الأنشطة اللوجيستيكية؛ - إعداد مخطط توجيهي لمناطق الأنشطة اللوجيستيكية؛ - إعداد الدراسات المتعلقة بتنمية مناطق الأنشطة اللوجيستيكية وتشجيع تنمية المناطق المذكورة؛ - البحث عن الوعاء العقاري وتحديده بغية تخصيصه لتنمية مناطق الأنشطة اللوجيستيكية؛ - تنفيذ سياسة الحكومة في مجال تشجيع بروز متعهدين مندمجين في مجال الأنشطة اللوجيستيكية؛ - المشاركة مع السلطات الحكومية المعنية في وضع مخططات للتكوين في ميدان الأنشطة اللوجيستيكية؛ - السهر على تتبع مستوى فعالية وأداء الخدمات اللوجيستيكية وقياسها. - كما يعهد إلى الوكالة كذلك بأن تقترح على الحكومة النصوص التشريعية والتنظيمية التي من شأنها النهوض بالعرض الوطني في قطاع الأنشطة اللوجيستيكية وتنظيم مهنة المتعهد اللوجيستيكي.
الأنشطة	تسعى الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية في سنة 2023 إلى العمل على مواصلة تنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة بتنمية قطاع اللوجيستيك في المغرب، ويتعلق الأمر على الخصوص ب: - تطوير المناطق والتجهيزات اللوجيستيكية - تطوير وبروز فاعلين لوجيستيكيين مندمجين - تحسين السلاسل اللوجيستيكية لأهم الأروجة - تنمية الكفاءات في مهن اللوجيستيك - التقييس - الترويج والتواصل

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 441 : الملاحة التجارية

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : مراقبة وسلامة الملاحة البحرية**

فيما يخص مشروع مراقبة و سلامة الملاحة البحرية فقد خصصت له الوزارة 2.5 **مليون درهم** كإعتمادات أداء برسم سنة 2023.

- **مشروع 2 : إعانة في إطار التكوين البحري**

سيتم تحويل مبلغ **10 مليون درهم** كإعتمادات الأداء من الميزانية العامة للوزارة لفائدة مؤسسة التكوين البحري برسم السنةالمالية 2023.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 490 : القيادة والتوجيه

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : أنظمة المعلومات**

في إطار تطوير الأنظمة المعلوماتية للوزارة، سيتم تنفيذ مجموعةمن الإجراءات، أهمها :

- تطوير وإدخال تكنولوجيات جديدة؛
- اقتناء معدات معلوماتية (أجهزةالكمبيوتر، طابعات، الفاكس...)؛
- اقتناء تراخيص البرامج المعلوماتية.

وقد خصصت الوزارة غلافا ماليا قدره **9.5 مليون درهم** كإعتمادات أداء لهذه العمليات برسم سنة 2023.

- **مشروع 2 : بنايات إدارية**

فيما يخص المشاريع المتعلقة بالبنايات الادارية، فقد خصصت الوزارة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023 ما مجموعه 23 **مليون درهم** كإعتمادات أداء و 20 مليون درهم كإعتمادات إلتزام لتنفيذ هذه المشاريع.

وتجدر الإشارة أن هذه المشاريع ستنجز في إطار التدبيير المفوض لفائدة الوكالة الوطنية لتجهيزات العامة.